

نارة يكون منع تحريم وقارة منع كرامة واخرى منع تنزيه (وذلك التفاوت يعلم بحسب ما يفهم من تشديد الشارع وتخفيفه بالنسبة الى ابتداء ذلك الجنس وباعتبار موارد ومجالاته فان البدع المتعلقة بالعبادات لا تساوي البدع التي في احكام العبادات واحوالها وهي لا تكون مساوية لما يتعلق بالاعتقادات (ولكن لا يجوز تكفير احد من المسلمين بسبب ما يدعي به من البدع فانه ما اول مبتدع لا منكر مكذب والكفر هو التكذيب ليس الا *) (وما يجب ان يعلم ان البدعة في الشريعة هي ما احدث في الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصدور الاول (وهي في العبادات والعقائد والحدود وغيرها لا تكون حسنة البتة) بل فيما دون ذلك بان يكون ذلك الامر في نفسه امرا مستحسنا ولا يكون عبادة مقصودة بل وسيلة للخير ولم يأت به الاوائل من الامة (اما لعدم الداعي له كجمع القرآن فعله ابو بكر الصديق رضي الله عنه ووضع التاريخ واتخاذ الدواوين فعله عمر رضي الله عنه والاذان في المنارة يوم الجمعة وتوزيع زكاة الاموال الباطنة الى اربابها فعله عثمان رضي الله عنه واتخاذ الخس وتعدد صلوة العيد في مصر واحد فعله علي رضي الله عنه لما قيل له ان بالبلد ضعفاء لا يستطيعون الخروج الى الصلوة فاستخاف عليهم رجلا بصلى بهم في المسجد كل في ايام خلافته ولم يكن قبله ومثل احداث الهجاء والبحث عن الاسانيد والحوال الرجال بالجرح والتعديل في الروايات وتصنيف العلوم وبناء المدارس والرباطات (واما لوجود المانع عنه كاسقاط المؤلفة قلوبهم عن الزكاة فعله ابو بكر رضي الله عنه واخراج الكفار من جزيرة العرب والاذن في ركوب البحر ومخالفة كتب الامم السالفة وسفر الواحد وصلوة التراويح بالجماعة والمنع عن المتعة فعله عمر رضي الله عنه (واعادة بناء الكعبة الى بناء الخليل عليه السلام باظهار قواعده كما فعله عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما) وترك الاشعار في الهدى على راي الامام ابي حنيفة رحمه الله وهو اشعار اهل زمانه فيما حمله الامام ابو جعفر الطحاوي والامام ابو المنصور الماتريدي رحمهما الله تعالى وغير ذلك مما يكون وصلة لاعلاء الاسلام وذريعة لاقامة شعار الشريعة ومصلحة في امر الدين ومنفعة للمسلمين الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ومن يستقيم على حدود الشرع في عقائده واحواله الباطنة واعماله الظاهرة آتية الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة *

خلا من ال فائمة الهواء * فمزل اهلها منها خلا
توضاء للصلوة وصل خمسا * واذن بالصلوة على النبي
تكفني الواشون من كل جانب * ولو كان واش واحد لكفاني
من مجيرى من العيون المراض * فهي انكى للصب من مرحاض
ترك الفكاهة والبراحا * وقلا الصياحة فاستراحا
لقد اوحش الدبار فالدير موحش * ~~شعر~~
تكفني السلاح واضجرتني * على ما بي بتكرير الاغاني
فلما ضاق عن امري اصطباري * ذرقت بها على وجه الزواني
(اخر) اذا احل بك الامر فكن بالصبر لو اذا * والافاك الاجر فلا هذا ولا هذا
(اخر) لانه عن خلق وتاتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم
ابدأ بنفسك وانها من غيها * فاذا انتهيت عنه فانت حكيم
فهناك يقبل ان وعظمت وتفتدي * بالامر منك وينفع التعليم
(اخر) فحش ما شئت في التفتي وادرك * بهما ما شئت من صيت وصوت
فحيل العيش موصول بقطاع * وخيلا العير معقود ببوت

حق البيان والتصوير لمسئلة حدوث عالم الامر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين *
(اما بعد) فان العالم بمعنى ما سوى الله تعالى من الموجودات وجملة الكائنات
طالت احده البارى تعالى بعلمه وقدرته على حسب ارادته وذلك داخل في عقد
الدين واجب اعتقاده على المسلمين والقول بقدمه باطل لاحالة وضلال عن الحق
وبئست الضلالة ولكن العاقل المنصف المتدين يجب عليه ان يجرد البصيرة
ويتأمل كما ينبغي ويعرف حق المعرفة ان كون ذلك كفرا ليس لان القديم باى
معنى كان مستحيل الاطلاق على ما سوى الملك المنان لان ما لا يجوز اطلاقه على
غيره تعالى من اسمائه اسمان اسم الله واسم الرحمن على ما عرف في موضعه مع انه
ورد في محكم التنزيل قوله جل ذكره كالعرجون القديم وانك لفي ضلك القديم
وهذا افك قديم ولا يكونه بديهي البطلان فان القول بان الصغير يكون ظرفا

للكبير واعتقاد ان الشجر حجر ليس بكفر وان كان محالا بالضرورة الاولى منتفيا
بالبدية ولا لكونه مخالفا لبرهان العقل فان القول بان الجسم مشتمل على اجزاء
غير متناهية بالفعل ليس بكفر وان كان بين الاستحالة والكونه مما يقول به
الكفرة او المبتدعة فان القول بان موسى كليم الله ونبيّه وعيسى روح الله وكلمته
ليس بكفر مع ان اليهود والنصارى قائلون بهما (وانما يكون القول بقدم العالم
وغير ذلك كفرا لكونه تكديبا للرسول عليه السلام ورد للشرعية بانكر الحكم
الشرعي الثابت بالنص القطعي اذا لكفر عدم الايمان عن شانه الايمان
قال الله تعالى ومن لم يؤمن بالله ورسوله فانا اعتدنا للكافرين سعة
وضع الظاهر موضع الضمير للايدان بان الكفر نفس عدم الايمان والايمان
هو التصديق بجميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم والافرار به (ثم لا بد من معرفة
ان الحدوث المفروض اعتقاده والقدم المحرم من جهة الشرع باي معنى اخذا
وان القائل بالقدم هل يرد هذا وينقض ما هو الواجب في الباب ام لا فان ردها هو
الواجب في الشرعية يكون كفرا واضلا لا اذ لا بعد ما يقوله وبالا (والمعروف من
معنى الحدوث في الشرعية وثبت كونه من الدين بالضرورة الواجب لاعتقاده على
كل الامة هو كونه مخلوقا لله سبحانه موجودا بايجاده وصادرا باحداثه على اى وجه
كان في آن اوزمان او مكان او على غير ذلك من حال اوشان لان النص القطعي
لم يرد باكثر من ذلك ومنه ما اهل الحق ان الواضع للاحكام والحاكم بالشرائع
هو الله تعالى وان الحكم الشرعي من الفرض والواجب والحلال والحرام وغير ذلك
ينتفي بانقضاء المدرك الشرعي وهو اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس
لا غير كما قال الله ان الحكم الا لله امر ان لا تعبدوا الا اياه اتبعوا ما انزل اليكم من
ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء فاعتبروا يا اولي الاباب (ثم الحكم الاعتقادي
لا يثبت الا بدليل قاطع من نص الكتاب ومتواتر السنة غير متجاوز حد الدلالة
ولا متعدد عن قدر الافادة في اثبات ما اثبتته ونفي ما نفيه والسكوت عما عداه فلا يحتاج
فيه بالاجماع ولا بخبر الواحد والقياس ولا مدخل فيه للظنون وارا الناس لان باب
العقائد لا يبدله من قاطع وان الظن والتقليد فيه غير سابق (وان كلا من خبر
الواحد والقياس وان كان مدركا شرعيا ومفيد للعمل لكنه لا يفيد العلم بل انما
مفاده الظن وهو غير داخل في معنى العلم في عرف الشرع على ما يعاينه قوله

سبحانه ما لهم بذلك من علم ان هم الا يظنون حيث اثبت الظن مع نفي العلم
ولا يثبت به المسائل الاعتقادية عند اثبتنا الخفية ومن وافقهم فيه على ما عرف
في اصول الفقه (واما الاجماع فالرتبة الاولى منه وان كانت دليلا قطعييا الا انها
لا تفيد حكما اعتقاديا وذلك لانه لا يبدله من سند فان كان قطعييا فالحكم مضى اليه
وثابت به دون الاجماع وان كان ظنيا فلا يتصور انعقاد الاجماع لان الظن في هذا
الباب لا يجوز له الاتباع ولقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم
نعيمي فانه يفيد قيام الدين في هذا اليوم من عصر النبوة ولم يكن فيه اجماع
بل كمل بدونه وماذا بعد الحق الا الضلال (ولذلك لم يقع من قدماء الائمة وكبار علماء
الملكة البحث عن حدوث العالم والاستدلال على اثباته بعدما ثبت عندهم ان
جميع ما سواه تعالى مخلوق له وموجود بايجاده وما كانوا يفهمون من القديم معنى سوى
الموجود الفنى المطلق ومن الخلال الموجود بغيره المفتر اليه في وجوده واذ قد
انكشف لك ذلك فاعلم ان الواجب عليك في مسئلة حدوث العالم ليس الا ما
اوجبه الله ولا تكليف الا بما كلفه الله اذ الواضع للاحكام والحاكم في الشرائع هو الله
تعالى وبكيفية في صحة عقيدتك وسلامة ايمانك في هذا الباب ان تقر اقرارا صادرا
عن مطابقة جنانك ومواطاة قلبك مع لسانك بان الله تعالى خالق كل شيء وفعال
لما يريد ومدبر كل الامور وهو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وان ما
دخل تحت الوجود وما يدخل بعد ذلك كبيره وصغيره وجليله وحقيقه وظاهره
وحقيقه وعاليه وسفليه وما دونه وقدامه وبعده كل ذلك بخلق الله تعالى وايجاده احده
بقدرته وعلمه وارادته واختياره وادبه ووجدته لطفا وفضلا ولا شريك له في ذلك
ولا يحتاج في شيء الى شيء اصلا وذلك هو كل الواجب وتمام اللازم في الباب
ولا يلزم عليك الاستدلال بالادلة العقلية وترتيب المقدمات النظرية ولا البحث
عن سبق عدم الزمان او بالذات ولا عن تنامي الحوادث وعدمه لا بالنفى ولا
بالاثبات اذ الواجب عليك والفرض اللازم على مقتضى شريعتك في باب العقائد
ان تثبت ما اثبتته الشرع وتنفي ما نفاه وتصديق به وتقر به بوجبه وتسكت
عما عداه وذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون وهو طريقة السلف
الصالحين وما به يدينون ولا يثبت قدم الايمان والاسلام الاعلى ظهر التسليم
والاستسلام (واما الذي يوجهه النظر الفكري والراي الحكيم ويؤدي اليه البرهان

العتلى ويسوق اليه البحث الدقيق والفكر الغامض والتحقيق فمع انه لا ينافي
ما هو الحق الحقيق والواجب اعتقاده في الدين شرعا على ما بليتنا سابقا فهو لا يجب
اثباته ولا نفيه دينا (واعلم) انه قد ثبت عند الحكماء واهل النظر العرفا ان الاول
تعالى وتقدس وهو الحق الثابت من جميع الوجوه تام الوجود بل فوق التام وعين
الوجود والفعالية متعال عن مصاحبة القوة ومجاورة الامكان بالكلية وانه تام الصفات
تام الافعال لا يشوب وصفه قوة ولا يفارق عن فعله وجود وفعالية ليس يتصور
بالنسبة اليه حيثية دون حيثية ولا يتعارق الى جنبه حالة منتظرة ولا يفوت عنه
فايت ولا يحجب عنه غائب ولا يمتنع جاز ولا يرفع حاجب وهو متقدم على
الزمان والزمانيات وجميع الممكنات قدما سرمديا وسابق الوجود عليها سبقا
واقعا على نسبة متفرقة متشابهة متقدمة عن المواقف الزمانية والمكانات المكانية
وهذا هو الذي يثبتونه من معنى القدم مختصا بالله تعالى ويعبرون عنه بالسرمود
وهو محيط بكل ما تسعه الشيتية وبشله الوجود والفعالية احاطة تامة على نسبة واحدة
بحيث يكون احاطته بالمستقبل احاطته بالماضي وذلك بانه هو الحق والى المثل الاعلى
ووجوب الوجود والغنى المطلق (ثم البراهين قد قامت والحجج قد نهضت على ان
في الممكنات ما يكون امكانه الذاتي كافيا لوجوده منه تعالى او من علة اخرى ثابتة
قارة من المبادى العالية فيجب ان يكون ثابتا ووجوده دائما قارا غير متجددا صلا
وهذا النحو من الازلية هو الذي يثبتونه للجواهر القدسية والطابع المستمرة الدائمة
ويعبرون عنه بالدهر (ثم يتبعون ذلك بالنظر الى احوال الحوادث ويحتاجون
في ربط الحادث بالقديم الى اثبات حوادث غير متناهية متعاقبة الوجود ثابتة
التجدد ومتجددة الثبوت في ازمة غير متناهية وهذا هو النحو الذي يثبتونه من
القدم بالنسبة الى الطابع المتجددة والكائنات المادية وما يلزمها من زمان وحركة
ومادة (واذ قد حصلت ذلك علمت انهم يطلقون الازلية والقدم على ثلاثة معان
والنحو الاول يخصونه بالواجب الوجود والنحو الثاني يشمل الجواهر القدسية والاشخاص
العلوية والطابع الكلية والنحو الثالث يختص بالحوادث المتجددة (فحيث ما يقولون
لوقد حقق جميع ما لا بد منه لوجود الحادث في الازل يلزم قدم الحادث او تخلف
المعلول عن علته لا يعنون من القدم النحو الاول فانه لا يتصور في الممكن ولا النحو
الثالث فانه غير لازم وانما يلزم ان لو كان قدم الثابتات بمعنى الوجود في ازمة

غير متناهية وهم لا يقولون به وانما يعنون منه انه يلزم ان يكون ثابت الوجود
دائم الثبوت لان الثابت بما هو ثابت لا يصدر عنه الا الثابت فلا يكون الصادر
متجددا وقد فرض انه متجدد الوجود وهو خلق فاحتياجهم الى اثبات حوادث غير
متناهية في ربط الحادث بالقديم لان الحادث بما هو حادث متجدد لا يرتبط بالقديم
بما هو قديم ثابت فلا بد من شروط متجددة غير متناهية لان هناك مسافة غير
متناهية حائرة بين القديم والحادث فاصلة بينهما بمدة غير متناهية يوصل بل لان
القديم ثابت قار مستمر الوجود والحادث متجدد غير قار طارى الوجود فلا يمكن
استنادا اليه الا بواسطة حادث اخر وهام جرا لا الى نهاية (وتقرير دليلهم المشهور
الموثوق به لهم في هذا المدعى ان الحادث اليومى مثلا مكانه ليس وجوده الامن
لا يجب معنى بوجوده واقتضائه له اقتضاء تاما فذلك المعنى ليس يخلو من ان
يكون حاصل في الازل بجميع ما لا بد منه فيه او لا على الاول يلزم قدم الحادث او تخلف
المعلول عن المقتضى التام والفرض قد خالفه والبرهان قد احواله (وعلى الثاني
وجود الحادث فيما لا يزال امكان يكون من غير حدوث امر اخر فيلزم وجود الممكن
بدون تمام علته ووجود المقتضى التام وهو محال لامتناع وجود الشيء بدون
وجوده عن علته التامة (واما ان يكون موقوفا على وجود امر اخر ومشروطا بحدوثه
ونقل الكلام ونجده المسمى حدوثه وهام جرا لا الى حد ونهاية فيلزم ترتب حوادث
غير متناهية وهو المطلوب (وليس مطلوبهم اثبات قدم ممكن ما بتعيين الشق
الاول وابطال الثاني كما توهمه من نظر في كلامهم حتى المحقق الدواني فانه غير
مطابق للمدعى ولا مفيد للمطلوب (بل بقصودهم في هذا النظر بالذات ومنظورهم
الا ليس الا اثبات العالمية المستمرة وحفظها بتعاقب الجزئيات المتجددة غير
متناهية في كلا طرفيها فهي من حيث طبيعتها المستمرة صدرت عن الواجب القديم
ومن حيث جزئياتها المتجددة تكون مبدأ لصدور الحوادث عنه (وبالجمله ان
الحادث المتجدد الوجود لا يمكن استناده الى العلة الثابتة القارة الدائمة الوجود
بما هي ثابتة قارة بل لا بد له من انضمام امر حادث متجدد مثله يتم العلة بانضمامه
اليها وهام جرا فلا حرم بتنظيم الحوادث الغير المتناهية والافيلزم قدمه او تخلفه عن
العلة التامة اذ وجوده وحدوثه بدون تمام علته وكلاهما محالان بالضرورة الاولى
(واعترض عليه قارة بتجويز امتناع وجوده في الازل (واخرى بتجويز تعلق

الارادة القديمة بوجوده فيما لا يزال ولا فرق بينهما الا ان في الاول لم يأخذ كون
تعلق ارادة الفاعل المختار متمم لعللة الوجود فيما لا يزال وان في الثاني اخذ ذلك
(ومحصل الاعتراضين اختيار الشق الاول بان تمام العلة في الازل لا يلزمه قدم الحادث
والالتخلف لان مقتضى العلة التامة هو وجود الحادث فيما لا يزال لا امتناع وجوده في
الازل فلا يكون مقتضى العلة التامة اول كون تعلق الارادة لوجوده فيما لا يزال والمستحيل
هو تخلف المعلول عن مقتضى العلة التامة ونحو تعلق الارادة وليس هو الا فيما لا يزال
(الا ترى ان تحقق العلة التامة يوم الجمعة لوجوده يوم الاثنين مثلا لازمه مقتضاه
تحققه ووجوده يوم الاثنين والمعلول انما يتخلف عن نفس العلة التامة وهو ليس
بمحال والمحال هو تخلفه عن مقتضاه وهو وجوده يوم الاثنين وهو ليس بلازم (ولا يخفى
عليك ان هذا الاعتراض بكلا وجهيه مغالطة محضة لان المعلول لم يكن وجوده
ثابتا على الدوام مستمرا من الازل لا يتصور وجوده لا يتبدل نسبة المازل وما لا يزال
وحصول التحول من حال الى حال فلو زوم التخلف او وجود المعلول بكون تمام علته
على تقدير عدم التوقف على شرط حادث ضروري (وتجوز امتناع الوجود
في الازل انما يرد عليهم ان لو كان مرادهم اثبات قدم الزمانيات بمعنى كونها غير
مسبوقة بالعدم اصلا وليس كذلك (بل ليس مقصودهم في هذا النظر الارتباط
الحادث بالقديم بحفظ التجدد ودوامه بواسطة حوادث غير متناهية (والقديم الذي
يثبتونه بالنسبة الى الاجرام الفلكية والعناصر المادية وغيرها من الزمانيات انما
هو بمعنى الوجود في الزمنة غير متناهية (على ان المعارض قد اضطر الى الاعتراض
بتوقفه على شرط حادث ضرورة انه لا بد في وجوده من تحقق نسبة ما لا يزال
وتحول الحال بعد ان لم تكن متحققة سواء كان بحدوث الوقت الذي تعلقت
الارادة القديمة بوجود المعلول فيه او غير ذلك من حالة لم تكن مع العلة في الازل
وذلك ظاهر فتلك الحوادث ذات جهتين الدوام والتجدد فمن جهة الدوام قديمة
مستندة الى القديم ومن جهة التجدد حادثة متممة لعللة وجود حادث بعينه (وما قيل
ان هذه الحوادث لا جازين ان تكون متممة لعللة الحادث من حيث انها دائمة والالزم
الترجح بالامر جمع بالنسبة الى بعض الاحوال دون بعض ولا من حيث انها متجددة
والالزم التسلسل ليس بشيء لان هذا التسلسل هو الذي يرويهون اثباته بالدليل
وهم لا يقولون بوجود حادث فقط بل الحوادث لا اول لها وافرادها غير متناهية

(فان قيل برهان التطبيق والتضايي وغيرها يدل على بطلان غير المتناهي
مجتمعة كانت او متعاقبة مترتبة كانت او غير مترتبة (قلت جريان بعض تلك
البراهين في الامور المترتبة المجتمعة لو سلم فماعد ذلك في حين المنع عندهم
البتة (ولا سيما في الحركات والزمان فان الوجود من ذلك انما هو الحالة الشخصية
التي من عبارة عن كون الجسم بين المبدأ والمنتهى بحيث يصح ان يفرض في كل
فرد من اذات وجوده فرد من المقولة الذي يسمونه الحركة بمعنى المتوسط (واما
الحيثية التي تلوها باعتبار نسبتها الى حدود المسافة الممتدة ويسمونها بالحركة
بمعنى القطع فهو امر خيالي محض لا وجود له الا في الخيال وينقطع بانقطاعه ولا يجري
البرهان في شيء منهما (وما ذكره الدواني من ان عدم جزء من الحركة يقتضي
علة حادثة ولا بد لها من علة اخرى حادثة وهلم جرا فيلزم التسلسل في الامور
الموجودة المترتبة المجتمعة اما في حال وجوده السابق او حال عدمه اللاحق وهم
بين البطلان لان جزء الحركة كان متمم علته هو الارادة الجزئية المتعلقة لوجوده آلا في
واما علة عدمه في الان الثاني فهي امر مستمر دائمي وهو عدم علة وجوده في هذا الان
مثلا ان الارادة الجزئية الفلكية متممة لعللة وجود وضع جزئي فاذا حصل ذلك الوضع
انتهت تلك الارادة نظرا الى وجود الوضع في الان الثاني وبانتفاءها انتفى ذلك
الوضع لا يحدوث علة متجددة بل لعدم تعلق الارادة لوجود الوضع المخصوص
في الان الثاني وكذلك الارادة لعدم علة وجودها في الان الثاني وهو امر ثابت دائمي
(وله في هذا البطلان اهم فاحشة وخيالات باطلة قد نبهنا عليها في غير هذا الكتاب ثم الكلام
في جريان برهان التطبيق وغيره في ابطال عدم التناهي فطويل الذي لا بد من النيل سقيم
الحجاج عقيم النتائج ومن يسام وجهه الى الله وهو محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى

﴿ حكمة بدعية وفطنة منيعة ﴾

﴿ اعلم ان الشريعة وجودا شرعيا يقتضيه الشريعة الالهية لوجوبه واستحبابه
فعلا وتركها من اقامة الفرائض واداء الواجبات والانيان بالسنة والمستحبات والتجنب
من المفاسد والمنكرات ووجود اعلاها يقتضيه الحكمة ويستدعيه الصلحة يلزم على
الانسان لتعلق شوق حياته وامور معاشه من رعاية اسباب ورقابة اوقات ينظم
بها احوال تجارته ويستقيم اعمال زراعته وغير ذلك من حوائج ضرورية او مكملات
ومحسنات لحالاته وجملة حركاته وسكناته ووجود اقصد باليس يقتضيه الشرع ولا